

## أزمة الاجتهاد الفقهي ومحاولات الإصلاح في المغرب، خلال القرن 9 و 10هـ / 12 و 16م

محمد الصمدي \*

لقد كانت المادة الفقهية في القرون الأولى للهجرة مادة خصبة غنية يحركها الاجتهاد، بحيث وجدت حلولاً لكل المستجدات، ونشط أصحاب الرأي والإفتاء، كما كثرت حركة التأليف في سائر فروع الثقافة الإسلامية وذلك لأن باب الاجتهاد ظل مفتوحاً على مصراعيه، بالإضافة إلى ذلك أننا إذا تصفحنا تاريخ الفقه الإسلامي وجدنا أن كبار الأئمة يستتكرون الجمود والتعصب المذهبي ويحملون عليه حملة لا هوادة فيها (1). فلقد كان كل إمام لا ينشد إلا الحق والصواب، لذلك كنا كثيراً ما نجد أحدهم يميل عن رأيه إلى رأي مخالفه إذا تبين له أن الحق والصواب إلى جانب رأي غيره فكان الأئمة أنفسهم يعترفون بجواز الخطأ عليهم، وبجواز أن يكون هناك حديث لم يصل إلى علمهم، ومما يروى عن الإمام مالك قوله: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب فاعرضوا قولي على كتاب الله وسنة رسوله" (2). وكان الشافعي يقول: "إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط" (3).

وفي العصور الوسطى بلغت المادة الفقهية درجة كبيرة من التعقيد، وذلك من جراء الجمود والعزوف عن الاجتهاد، والفقهاء هم المسؤولون عن هذه الدرجة الأولى لما اشتغلوا بكتب المتأخرين وأعرضوا عن الكتاب والسنة والأصول فصاحت أيام الفقهاء في الشروح والمباحث اللفظية (4).

وممن اشتهر في هذا العصر بوضع الشروح والحواشي، محمد البردعي (ت 927هـ) الذي وضع حواشي على تفسير البيضاوي، وأخرى على حاشية شرح التجريد، وحواش على التلويح، وكذا محمد الخليلي (ت 901هـ) الذي وضع تصانيف في الفقه واللغة والحديث (5).

أدى الجمود في هذا العصر إلى امتناع بعض الفقهاء من الاجتهاد في أحكام الشريعة مع العلم أنهم قد بلغوا درجته واستوفوا شروطه، واستكملوا طاقاته، فالقاضي إسماعيل كان ممن بلغوا درجة الاجتهاد إلا أنه لم يخرج عن مذهب مالك، ولم يقدم على استنباط حكم يخالف أحكامه "فإذا وردت النازلة عليه نظر في تلك الدفاتر فإن وجد فيها نص في النازلة المذكورة أفتى به وإن لم يجده بقي لا يجد جواباً" (6)، فواضح أن هناك أموراً طالما جثمت على صدر المادة الفقهية في القرنين التاسع والعاشر الهجريين بسبب الجمود والركود وسد كل منفذ من شأنه أن يؤدي إلى الاجتهاد الذي هو مصدر المرونة والحركة في الأحكام التشريعية؛ وهكذا أبى الفقهاء في هذه العصور إلا أن يحيطوا بستان الفقه بحيطان شاهقة ثم بأسلاك شائكة ووضعوه فوق جبل وعربعد ما صيره غثاً وألقوا

العثرات في طريق ارتقائه والتمتع بفضائله حتى يظن الظان أن قصدهم الوحيد جعل الفقه حكراً بيد المحتكرين ليكون وقفاً على قوم من المعتمدين وأن ليس القصد منه العمل بأوامره ونواهيه، وبذله لكل الناس وتسهيله على طالبيه بل القصد قصره على قوم مخصوصين ليكون حرفة عزيزة وعيناً من عيون الرزق غزيرة(7).

يتضح لنا من خلال هذا النص الحالة السيئة التي آل إليها الفقه والفقهاء في المغرب في العصور المتأخرة بسبب الجمود والعكوف عن الاجتهاد، ونقف على نص آخر لأحد علماء العصر السعودي ويتعلق الأمر بعلي بن ميحون الغماري (ت917/) الذي شعر بالأزمة فتحدث عن بعض الآثار والمساوي التي تضرر من جرائها الفقه والفقهاء في عصره بسبب الجمود قائلاً: "...ولقد رأيت بعض من زعم التصنيف والتدريس والفتوى بدمشق والشام سنة أربع بعد تسع مائة وانتهت إليه رياسة... قيد في بعض تصنيفه شيئاً ما فهم معناه بالكلية، بل وجد كلاماً لبعض من تقدمه بالتصنيف أو بالتقييد، وتكلم فيه بفهم نفسه بغير معرفة قواعد ذلك الفن، ولا ينقل كلام غيره بوجه من الوجوه، وهذا المعنى في هذا الزمان محل عادة"(8)، وبتدقيق النظر في هذا النص نلاحظ ما يلي:

1 – كان من جراء ذلك الجمود أن تقاعس الفقهاء، ولم يكلفوا أنفسهم عناء البحث بالإطلاع الغزير على قواعد التأليف كالعلم بأصول اللغة العربية... كل ما في الأمر أنهم عمدوا إلى نقل مؤلفات سابقهم بطريقة جمالية مختصرة، فزادوا الطين بلة بأن أصبحت مختصراتهم لا- تفي بالمطلوب مما دفع حتماً إلى شرح ألبازها وفك رموز عباراتها في مطولات تحتاج بدورها إلى شروح وحواش وتعليقات لا شك أنها أتلفت الفقه وأبعدته عن روح الدين، ولا شك كذلك أن الطالب يتيه في مهامها، ولا يخرج منها إلا وقد أصابه الملل وأحس بالضيق.

2 – كان من جراء الجهل بالقواعد اللغوية والأصولية في تأليف المادة الفقهية أن أسيء فهم كثير من النصوص وأولت على غير مرادها مما فتح الباب على مصراعيه للكثير من الجهال وأرباب الهوى بحيث أصبحوا يجدون مبتغاهم في تلك النصوص، وهذا ما وعاه بالضبط علي بن ميمون، فهو يصرح قائلاً: "... لكن لما كثر الجهل والوهم والهوى وقوى على أربابه صدروا أنفسهم للنسخ على الجهل بقواعده وفروعه وسموا أنفسهم مصنفين فيظن من هو أعمى منهم أن ذلك تصنيف اللهم أن يقال تصنيف الكذب، فنعم فإن هذا الأمر الذي هم عليه من التخليط هم صنفوه أي أبداعوه من اقتراح نفوسهم الأمانة والبسوا الحق بالباطل، حملهم على هذا طلب الرياسة والرياء والسمعة وحب الدنيا فضلوا وأضلوا"(9).

تلك مساوي وآثار عانى منها الفقه نتيجة للجمود والتدهور الفكري مما أدى بعموم الفقهاء إلى أن تهاونوا في أمرهم وتهافتوا على حشد الأقوال في تأليفهم وتواطأوا على منهج الاختصار والحفظ، والجدير بالذكر أن مسألة الاختصار كما طبعت الفقه طبعت المناهج التعليمية، وكانت موضع انتقاد من طرف بعض العلماء أمثال ابن خلدون الذي

خصص في مقدمته فصلاً كاملاً برمته يتحدث فيه عن رداءة طريقة التعليم في عصره وأنها عانت من ظاهرتين خطيرتين طالما جثمتا على عقول الدراسين في عصر الانحطاط، وعرقلتا كل تطور فكري وهما: الاختصار والحفظ(10).

ومن الذين انتقدوا هذه الطريقة أيضاً نذكر الونشريسي (م914هـ) حيث يرى "أن إطلاق اسم المدرس على المقتصر على نقل تقييد الرسالة والمدونة من غير فتش ولا تنزيل ولا كشف ولا استظهار بغيرها؛ مجاز لا حقيقة"(11) ونضيف أيضاً ابن القباب الفاسي (ت778هـ/1338م) إلى هؤلاء المتململين، فقد كان يقول: "شأنني أن لا اعتمد هذه التقييدات المتأخرة البتة تارة للجهل بمؤلفها وتارة لتأخر زمان أهلها جداً أو للأمرين معاً فلذلك لا أعرف كثيراً منها ولا أقتنيه وإنما المعتمد عندي كتب الأقدمين المشاهير"(12).

والملاحظ أن هذا الموقف المعارض من طرف بعض أعلام المغرب الكبير لهذه الطريقة التعليمية كان في فترة بداية ظهورها وسرعان ما تطورت الحالة بعد هذا حتى آل الأمر أخيراً إلى أن طغت المختصرات على كثير من المواد الدراسية(13).

وخلاصة القول إن ظاهرتي الاختصار والحفظ كانتا سبباً في جمود الدراسات وتأخرها كما طبعت المادة العلمية بنوع من العقم فانعدم الابتكار، وأثر هذا بالتالي في الطلاب، فأصبحوا يعيدون ما يسمعون ويعنون بالمسائل الشكلية التافهة ويعتمدون ما يسمعون ويعنون بالمسائل الشكلية التافهة ويعتمدون على الاستذكار والحفظ عن ظهر قلب دون الفهم أو الوعي السليم حتى لا يتعرضوا لسخط شيخهم(14).

وإذا كانت هذه الفترة قد عكست لنا هذا الموقف فإنها تميزت أيضاً بوفرة الموضوعات التي كتبت ضد مقاومة البدع والرجوع إلى الكتاب والسنة، فهذا أبو الحسن الصغير (ت719هـ) يستنكر في كتابه المسمى بـ"كتاب البدع" جملة من البدع والضلالات التي انتشرت في عصره بسبب التقليد ويدعو دعوة صريحة إلى الاستمساك بالكتاب والسنة ومقاومة البدع(15).

ونفس الشعور شعر به الإمام أبي عبدالله العبدري الفاسي (م سنة 737هـ/1337م) في كتاب "المدخل إلى تثبيت الأعمال بتحسين النيات والتبنيه على بعض البدع التي انتحلت وبيان شناعتها وقبحها" فقد بناه على حديث "إنما الأعمال بالنيات"، وذكر فيه كثيراً مما أغفله الناس من مهمات الدين وكشف عن معاييب وبدع يتساهل فيها بالمشرق والمغرب بسبب التقليد والجمود(16).

وهذا الشيخ علي بن ميمون الغماري السالف الذكر يحمل حملة شديدة على أرباب التقليد من الفقهاء والمتصوفة ويسميهـم "متفهمة" و "متفكرة" ويكشف عن كثير من البدع التي أدخلت في الفقه بسبب الجهل والبعد عن الفهم الصحيح للكتاب والسنة دفعه إلى ذلك شعوره العميق بأزمة الاجتهاد في عصره حيث يقول في معرض حديثه عن سبب تسمية الكتاب: "... ووجه تخصيص أهل مصر والشام وبلاد الأعاجم دون سائر بلاد الإسلام

وذلك لأن البلاد التي رأيتها من المغرب الأقصى إلى الشام ما رأيت من أهلها من أهل  
الفقه والفقر من علمته من أمور هؤلاء المذكورين هنا من انتهاك حرم قواعد الإسلام  
وإماتة معالم السنة ودس الشريعة المحمدية والاستسغار بالدين الرحماني وإيحاء البدع  
المميتة للسنة..."(17) ، وعلى هذه الشاكلة تتوالى صيحات الاستنكار والانتقاد، فأبو  
العباس أحمد الوشريسي يرى أن أصل التقليد هو العصبية وسببه حب الخيال والوهم  
وعدم طاعة العقل والفهم فهو يقول: "ليت شعري ما الذي أدخل هذا في الدين؟ وهل يخرج  
الجاهل به من غمار المسلمين؟ أم يدخل في صفوف المبتدعين ما الذي دعانا إلى أن نقفو  
فيه ما ليس لنا به علم ونتبع الظن في غير محل الإجماع وبعضه إثم"(18).

وإذا قسنا هذه الدعوات الإصلاحية بالجو السائد في ذلك العصر نرى أنها كانت خافطة  
ضعيفة بالمقارنة مع التيار السائد الذي يقوده أرباب البدع من الفقهاء والمتصوفة، فإذا  
اجتهد مجتهد تعرض لشتى أنواع المضايقات، فهذا القاضي إسماعيل كان ممن حاولوا  
الاجتهاد في بعض أحكام المذهب المالكي، فكانت النتيجة أن تعرضت آراؤه للتوهين  
والتضعيف والاستنكار وأتلفت مؤلفاته وذهب أثره فلم يبق له رسم(19).

وخلاصة القول إن أزمة الاجتهاد في الفقه هي التي أدت إلى التقليد والجمود في تراثنا  
الفقهي، فكانت ثماراً أخرى من ثمار الضعف والتدهور الذي أصاب المسلمين في عصور  
الانحطاط، فهذا "أبو شامة" ينصح الفقهاء أن يصونوا حرية عقولهم من التعصب ضد  
المذاهب الفقهية الأخرى(20) وممن تنبه إلى هذه المشكلة في هذا العصر الإمام جلال  
الدين السيوطي الذي أعلن بلوغه درجة الاجتهاد في ثلاثة علوم: الفقه واللغة  
والحديث(21)، كما جمع أقوالاً عديدة تدم التقليد كما أفتى بجواز الانتقال من مذهب إلى  
آخر.

هذا وقد عالج السيوطي قضية التقليد بأسلوب تحليلي واضح شارحاً الأسس والدوافع  
التي يصبح معها التحول عن المذهب "واجباً" أو "مندوباً" أو "مباحاً" أو مكروهاً أو  
حراماً بل جريمة في بعض الأحيان وقد نقل السيوطي آراء بعض العلماء من ذوي المكانة  
العلمية العالية في الفقه الإسلامي.

وفي العصر الحديث نجد السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757 – 1795) يعلن  
ضرورة نبذ المختصرات الفقهية وخاصة مختصر خليل الذي غدا – ولا يزال – دليل  
المغاربة وحثهم في الفقه، ويدعو إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة، فهو يقول في منشور  
وزعه على القضاة والمفتين: "إن من اشتغل بأخذ الفقه من خليل وشروحه وترك أخذ الفقه  
من كتب الأقدمين المرضيين كان كمن أهرق الماء واتبع السراب... فليضرب رجال  
القضاء صفحاً عن تلك المختصرات التي حجبت بتلويحاتها بساطة الدين ويسره وليعودوا  
بالناس إلى كتاب الله وسنه رسوله"(22).

\*\*\*\*\*

## الهوامش:

(\* ) أستاذ بكلية أصول الدين بتطوان – المغرب. ومحاضر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش.

- (1) راجع كتاب "أبو حنيفة" للأستاذ الشيخ أبو زهرة، ص 6.
- (2) عبد الحميد متولي: أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ص 148.
- (3) ابن تيمية لأبي زهرة ص 363.
- (4) محمد بن الحسن الحجوي: الفكر السامي. 2/393.
- (5) نجم الدين الغزي: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة /18.
- (6) الونشريسي: المعيار، 2/170.
- (7) الحجوي، المصدر السابق 2/393.
- (8) بيان غربة الإسلام، مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 2123 – ورقات 61 – 70.
- (9) الغماري علي بن ميمون، المصدر السابق، الورقات 70 – 71.
- (10) مقدمة ابن خلدون ص 31. وتاريخ ابن خلدون 1/1021-1022.
- (11) المعيار المعرب 2/170.
- (12) محمد المنوني: ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين ص 217.
- (13) م. المنوني: التيارات الفكرية في المغرب المريني، مجلة الثقافة المغربية ص 93، عدد، السنة 1971.
- (14) محمد حجي: الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين 1/84.
- (15) المنوني: التيارات الفكرية.. ص 101 - 102.
- (16) المنوني، المصدر السابق، ص 102.
- (17) بيان غربة الإسلام، المخطوط السابق الذكر، ورقة 5.
- (18) المعيار 2/483 – 484.

(19) الونشريسي، المصدر السابق 2/170.

(20) ولي الله الدهلوي: حجة الله البالغة ص238.

(21) حسن المحاضرة 1/141.

(22) راجع على سبيل المثال كتابه "الرد على من أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض" ص177 وما بعدها.